

تاريخ القبول: 2026-05-31

تاريخ الاستلام: 2025-07-13

المحاكمة المرئية عن بعد بين حتمية تطبيق التقاضي الالكتروني وموقف القضاء الدستوري - دراسة مقارنة -

*Video-based trial between the inevitability of electronic litigation and the
position of the constitutional judiciary - a comparative study*

د. تاج براهيم

أستاذ متعاقد بجامعة صالحى أحمد النعامت - معهد الحقوق

brahimtadj45@gmail.com

الملخص:

يعد مرفق العدالة من المرافق الحساسة في الدولة كونه يهدف إلى صون حقوق وحرّيات الأفراد المنصوص عليها في الدستور وانطلاقاً من ذلك فهو ملزم بمواكبة أي تطور تكنولوجي يهدف إلى تسهيل الإجراءات وتبسيطها إلى أسرة العدالة ومع ظهور الإدارة الالكترونية كوسيلة رقمية تحدف إلى تقريب الإدارة من المواطن سعى مرفق القضاء إلى تطبيقها حيث تم انتهاز جملة من الآليات لذلك ومن بينها اعتماد التقاضي الالكتروني من خلال المحاكمة المرئية عن بعد وهو ما تم تطبيقه في العديد من الدول وكان له الأثر البارز في الواقع العملي.

الكلمات المفتاحية: العدالة الرقمية، التقاضي الالكتروني، المحاكمة المرئية عن بعد، حقوق المتهم، القضاء الدستوري.

Abstract:

The justice system is a critical institution in the state, as it aims to protect the rights and freedoms of individuals stipulated in the Constitution. Therefore, it is obligated to keep pace with any technological developments aimed at facilitating and simplifying procedures for the justice system. With the emergence of e-administration as a digital tool aimed at bringing the administration closer to citizens, the judiciary has sought to implement this technology. A number of mechanisms have been adopted for this purpose, including the adoption of electronic litigation through remote video trials. This has been implemented in many countries and has had a significant impact on practical reality.

Keywords: digital justice, e-litigation, remote video trials, defendant's rights, constitutional judiciary.

. مقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة رقمية هائلة كان لها الأثر الإيجابي على جميع الأصعدة والمجالات حيث ظهر في المجال الإداري ما يسمى بالإدارة الرقمية أو الإدارة الالكترونية، هذه الآلية ساهمت وبشكل كبير في تحسين جودة ونوعية خدمات المرافق العمومية وذلك من خلال تقريبها من المواطن الأمر الذي جعل جميع دول العالم تتجه إلى تطبيقها للاستفادة من مزاياها لتحسين جودة مرافقها العمومية، وبما أن مرفق العدالة يعد من المرافق الأكثر احتكاكا بالمواطن ولعلاقته الدائمة والمستمرة به فرض ذلك ضرورة تطبيق هذه الآلية على خدماته فبدأ التوجه نحو العدالة الالكترونية يأخذ منحى تصاعدي في العديد من الدول وهو ما تجسد من خلال العديد من الآليات الرقمية التي أطرحها العديد من النصوص القانونية فبرزت في هذا الصدد فكرة التقاضي الالكتروني كوسيلة حديثة لتجسيد العدالة الرقمية، هذه الآلية استطاعت أن تحقق العديد من المزايا المتمثلة في تبسيط الإجراءات وتسهيلها في سير الدعوى العمومية سواء للقضاء أو المحامين وحتى المتهمين، كما زادت الحاجة إلى تطبيقها أكثر خلال جائحة كوفيد 19 لضمان استمرارية مرفق القضاء في تقديم خدماته، إلا أن الواقع العملي أفرز في مقابل تطبيق هذه الآلية العديد من السلبيات التي أثرت على ضمانات المتهمين وحقوقهم في محاكمة عادلة وهو ما توصل إليه المجلس الدستوري الفرنسي مؤخرا.

وعليه وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المحاكمة المرئية عن بعد كصورة للتقاضي الالكتروني في الموازنة بين تجسيد العدالة الرقمية وحماية حقوق المتهم المكفولة دستوريا؟

للإجابة على هذه الإشكالية اتبعت المنهج الوصفي من خلال تحديد بعض المصطلحات القانونية والمنهج التحليلي من خلال تسليط الضوء على واقع المحاكمة المرئية عن بعد وتحليله والمنهج المقارن من خلال الاعتماد على تجارب بعض الدول في مجال تطبيق المحاكمة المرئية عن بعد مقسما دراسي إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التقاضي الالكتروني والمبحث الثاني موقف القضاء الدستوري من أثر المحاكمة المرئية عن بعد على حقوق المتهم.

المبحث الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

إن مصطلح التقاضي الالكتروني أو كما يصطلح عليه التقاضي عن بعد مصطلح حديث النشأة حيث لم يتم استخدامه من قبل فقهاء القانون على المستويين العربي والدولي باستثناء عدد محدود جدا،¹ ظهر هذا المصطلح مع بداية الألفية الثالثة ليشكل انعكاسا للتقدم التكنولوجي الحاصل على عملية التقاضي من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيلها مع الاستثمار في الوقت والجهد،² كما يعتبر صورة من صور تطبيق الإدارة الالكترونية على مرفق القضاء سواء تعلق الأمر بالخدمات الإدارية أو القضائية.³ وعليه للإحاطة بمفهوم هذا المصطلح سنحاول تسليط الضوء على تعريفه وبيان خصائصه، ثم نتطرق بعد ذلك إلى تطبيقاته في بعض الدول المقارنة.

المطلب الأول: تعريف التقاضي الالكتروني وخصائصه:

يتناول هذا المطلب تعريف التقاضي الالكتروني من الناحية اللغوية والاصطلاحية، كما سيتم تبين أهم الخصائص التي تميزه.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني

لتحديد تعريف التقاضي الالكتروني وضبطه سنتطرق إلى إعطاء التعريف اللغوي له، ثم التعريف الاصطلاحي.

أولا/ التعريف اللغوي للتقاضي الإلكتروني:

التقاضي لغة من قضى والقضاء أصله قضائي والقاضي معناه في اللغة القاطع للأمور المحكم، واستقضى فلان أي جعل قاضيا يحكم بين الناس، والقضاء في اللغة يراد به قضى يقضي قضيًا وقضاء وقضية والقضاء: الحكم والأداء، أو عمل القاضي، كما يقصد به القبض لأنه تفاعل من قضى يقال تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى أخذته ويقال تقاضيته حقي فقاضيته أي تجازيته.⁴

ثانيا/ التعريف الاصطلاحي للتقاضي الإلكتروني:

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني بين فقهاء القانون وهذا بالنظر إلى التغيير الحاصل في مجال استخدام التقنيات وذلك من خلال البريد الإلكتروني أو شبكة الانترنت أو من خلال المواقع أو رفع الملفات وقيدتها أو وفقا للسلطة الممنوحة للقضاء باستخدام الوسائل التقنية في عملية إجراءات التقاضي المختلفة، فُعرف وفقا لذلك بأنه "عبارة عن نقل البيانات ومستندات التقاضي بطريقة الكترونية إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني فيفحصها الموظف المختص ويصدر قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار للمتقاضي يفيد علمه بما تم بشأن هذه المستندات".⁵

كما يعرف أيضا بأنه "نظام قضائي معلوماتي مرتبط بشبكة الانترنت يمكن المحكمة المختصة من مباشرة الدعوى وإجراءاتها بوسائل الكترونية".⁶

كما عرف بأنه "نظام قضائي يعتمد على تقنية شبكة الانترنت الدولية ينظر في الدعاوى ويفصل فيها بشكل سريع بغية التسهيل على المتقاضين".⁷

ويعرف أيضا بأنه "نظام قضائي تقني معلوماتي جديد يتيح للمتقاضين تسجيل دعوهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة الانترنت عبر البريد الإلكتروني".⁸

الفرع الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني

يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:⁹

* الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:

يتميز التقاضي الإلكتروني بعدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخصومة فهي تتم الكترونيا ومن ثم ستحل الدعاوى الالكترونية محل الورقية بحيث تصبح هي السند القانوني الذي يعتمد عليه أطراف النزاع وهذه الميزة تثير موضوع أدلة الإثبات الالكترونية وأثرها باعتبارها من العوائق التي تحول دون تطور التقاضي الإلكتروني.

* التسليم الفوري للوثائق الالكترونية:

تمكن شبكة الانترنت من إمكانية إرسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل الكترونيا إلى جانب بعض الخدمات الأخرى كالأستشارات القانونية وطلب الخبرة في مجال ما والتي تقوم على تقنية التنزيل وفي المقابل التقنية التي تعرف بالتحميل عن بعد وهو ما يؤكد على أن أجهزة الإرسال الالكترونية دور قانوني في تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني بحيث يساعد هيئة القضاء في التجميع والتخزين والحفظ وكذلك في الإعلانات والاستعارات وفي تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم القانونيين وهذه الخاصية تحقق الاستثمار في الوقت.

* استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي:

يعتبر استعمال الوسائل الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي عبر شبكة الاتصالات الالكترونية من أهم الخصائص التي تميز التقاضي الإلكتروني على أساس أن هذا الأخير لا يختلف من حيث الخصوم أو الأطراف مقارنة مع التقاضي التقليدي العادي وإنما يكمن الاختلاف في طريقة تنفيذه، حيث يتم بفضل وسائط الكترونية تتمثل في جهاز حاسوب موصول بشبكة الانترنت أو شبكة اتصال خارجي

Extranet التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع، سماع أقوالهم، الاستماع لأقوال الشهود واستجواب الخصوم.

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الدول المقارنة

ساهمت العديد من الأنظمة القانونية المقارنة في تطبيق التقاضي الإلكتروني قانونيا وواقعيا سواء على الصعيد الدولي وحتى العربي،¹⁰ حيث كانت لهم تجارب رائدة في هذا المجال ولهذا سيتم عرض بعض النماذج من خلال ما سيأتي:¹¹

الفرع الأول: تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا

أولا/ تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان الأولى التي كرست فكرة التقاضي الإلكتروني حيث كان أول تطبيق له من خلال رفع الدعاوى الكترونيا عبر موقع الكتروني يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بوبوا في ولاية كاليفورنيا سنة 1991، بعدها تم المبادرة بمشروع الملفات الإلكترونية للمحاكم وهذا ما ترتب عليه التقليل من تكلفة الورق والتقليل من وقت التقاضي وتم تلتهها بعد ذلك عملية إنشاء نظام القاضي الافتراضي سنة 1996 من قبل باحثين مختصين في مركز القانون وأمن المعلومات والذين ساهموا في حل النزاعات التجارية عن طريق البريد الإلكتروني من خلال فصل النزاع في أجل لا يتعدى 72 ساعة.

ثانيا/ تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الصين:

تم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في دولة الصين سنة 2000، حيث تم استخدام الخدمات الإلكترونية في القضاء وفي سنة 2002 شرعت محكمة شنتشن الابتدائية في تقديم خدمة التسجيل الإلكتروني قبل توسيعها على المحاكم الأخرى وفي سنة 2017 تم إنشاء أول محكمة انترنت في هانغتشو كأول محكمة متخصصة في القضايا الإلكترونية تتيح تقديم إجراءات عبر الانترنت وفي سنة 2020 تم تعميم المنصات الإلكترونية خلال جائحة كوفيد 19، ليتم بعد ذلك رقمنة جميع إجراءات الدعوى من تسجيلها وجلساتها إلى غاية صدور الأحكام فيها وتنفيذها.

ثالثا/ تطبيقات التقاضي الإلكتروني في فرنسا:

تجسدت معالم التقاضي الإلكتروني في فرنسا بتاريخ 2007/07/28 من خلال إبرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني الفرنسي لنقابة المحامين فيما يتعلق بالاتصالات الإلكترونية وتم وضع شبكة اتصال بين الطرفين حيث مكن هذا النظام المحامين من فحص الملفات ونقل المستندات والاطلاع على جدول الجلسة وإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط وهذا في المسائل المدنية والجزائية، كما تجهز مرفق العدالة بكاميرات لنقل الجلسات للمحاكمات بالصوت والصورة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة على نطاق واسع وفق المادة 706 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدل بالقانون 1436 لسنة 2009 الذي أقر استخدام تقنيات المحادثة المرئية عن بعد في سماع الأشخاص واستجوابهم ومواجهتهم بأشخاص آخرين ليأتي بعد ذلك القانون 1636 لسنة 2016 محولا لوكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق استعمال هذه التقنية سواء في التحقيق مع الشهود أو المرافعة أو المواجهة أو سماع الخبراء.

الفرع الثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة، الجزائر

أولا/ تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الإمارات العربية المتحدة:

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول الأكثر شفافية في نظامها القضائي فقد اعتمدت وزارة العدل فيها على مشروع التحول من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني بداية منذ سنة 2008 كما أطلقت مشروع العدالة الإلكترونية سنة 2011

وفي سنة 2013 تم إطلاق حملة تحت شعار المحكمة الذكية تقوم على أربعة محاور أساسية تتمثل في نظام التقاضي الذكي ونظام المحامي الذكي ونظام التسجيل الذكي ونظام الدفع الذكي.¹²

ثانيا/ تطبيقات التقاضي الإلكتروني في الجزائر:

تعد الجزائر من الدول التي تسعى إلى عصنة الجهاز القضائي من خلال برنامج إصلاح العدالة وهو ما صرح به الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة خلال افتتاح السنة القضائية 2007-2008 حيث جاء فيه أن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء على مستوى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية.¹³

ومع اعتماد الدولة الجزائرية على مشروع الجزائر الإلكترونية الذي تم إطلاقه من قبل وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2008 تم الشروع في تطبيقه على العديد من القطاعات فكان قطاع العدالة إلى جانب قطاع الداخلية والجماعات المحلية من التجارب النموذجية الأولى لتطبيق هذا المشروع، إلا أن معالمه بدأت تتجسد على مستوى قطاع العدالة مع صدور القانون 03/15 المتعلق بعصنة قطاع العدالة، حيث تضمن هذا القانون ثلاث محاور لعصنة القطاع تمثلت فيما يلي:¹⁴

- حادثة منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل تسمح بالقيام بالإشهاد على صحة مختلف الوثائق الإلكترونية.
- إرسال الوثائق وتبادلها بالطريقة الإلكترونية حيث يمكن تبليغ وإرسال جميع الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطرق القانونية وفقا لشروط محددة.
- استعمال الحادثة المرئية عن بعد.

المبحث الثاني: أثر المحاكمة المرئية عن بعد كآلية للتقاضي الإلكتروني على ضمانات وحقوق المتهم

تعد المحاكمة المرئية عن بعد أحد صور التقاضي الإلكتروني حيث تهدف هذه الآلية إلى تسهيل إجراءات التقاضي عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة القائمة على الصوت والصورة في عملية التقاضي، وقد عرفت انتشارا واسعا لاستعمالها بعد جائحة كوفيد 19 بسبب ما فرضته من تداعيات جعلت حتمية استعمالها يتلاءم مع هذا الظرف وفي هذا الصدد تم تأطير هذه العملية بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية وعلى ضوء ذلك سنحاول تسليط الضوء على أثر المحاكمة المرئية عن بعد على ضمانات وحقوق المتهم ثم نتطرق إلى موقف القضاء الدستوري منها.

المطلب الأول: مفهوم المحاكمة المرئية عن بعد

يعد إجراء المحاكمة المرئية عن بعد من قبيل الأمور المستحدثة في المواد الجزائية حيث تعتمد على الاتصال المرئي المسموع في حال تعذر حضور المتهم والحفاظة على الأمن والصحة العامة للمواطن وقد تم اللجوء إليها في إطار عصنة قطاع العدالة والذي يرمي إلى تسهيل العمل القضائي وتقريب الإدارة من المواطن،¹⁵ وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على تعريف المحاكمة المرئية عن بعد وأساسها القانوني.

الفرع الأول: تعريف المحاكمة المرئية عن بعد

هناك العديد من التعاريف الفقهية التي قدمت للمحاكمة المرئية عن بعد سيتم ذكر البعض منها كما يلي:

"هي إجراء يتم وفق المتطلبات القانونية والإجرائية لأطراف الدعوى الجزائية بحيث تبقى الهيئة القضائية في مقرها مع ربطها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية".¹⁶

كما عرفت أيضا بأنها تقنية الاتصال المرئي المسموع بأي وسيلة أو آلية حديثة لمباشرة إجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية عن بعد وتتم في بعض الحالات لسماع الشهود والمتعاونين مع العدالة لكشف غموض الجرائم الخطيرة لاسيما المنظمة منها بل تتعدى إلى محاكمة المتهمين رغم تواجدهم داخل المؤسسة العقابية أمام المحكمة التي تبعد عن المؤسسة العقابية مسافة بعيدة.¹⁷

أما بالنسبة للتعريف التشريعي للمحاكمة المرئية عن بعد هناك تشريعات لم تتطرق إلى تعريفها على غرار القانون الجزائري الخاص بعصنة قطاع العدالة 03/15 الذي أشار إليها فقط حيث اكتفى بمصطلح المحادثة المرئية عن بعد،¹⁸ في حين نجد التشريع الإماراتي عرفها من خلال القانون 5 لسنة 2017 بأنها "محادثة مسموعة ومرئية بين طرفين أو أكثر بالتواصل مع بعضهم البعض عبر وسائل الاتصال الحديثة".¹⁹

الفرع الثاني: الأساس القانوني للمحاكمة المرئية عن بعد

تجد المحاكمة المرئية عن بعد أساسها القانوني في العديد من النصوص القانونية حيث تضمنها مجموعة من النصوص سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى الوطني وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما سيأتي.

أولا/ الأساس القانوني الدولي للمحاكمة المرئية عن بعد:

تضمنت العديد من الاتفاقيات الدولية فكرة المحاكمة عن بعد حيث تمثلت فيما يلي:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000: تطرقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال بندها 18 حيث جاء في فحواه ما يلي "بناء على طلب الدولة الأخرى بعقد جلسة استماع عن طريق الفيديو إذا لم يكن ممكنا أو مستعصيا ممثل الشخص نفسه في إقليم الدولة الطرف الطالبة يجوز للدول الأطراف أن تتفق على أن تتولى إدارة جلسة الاستماع سلطة قضائية تابعة للدولة الطرف المتلقية الطلب".²⁰

2- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية: حيث نصت المادة 36 منها في الفقرة 3 المتعلقة بحماية الشهود والخبراء والضحايا أنه يجوز استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.²¹

3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تطرقت المادة 32 منها المتعلقة بحماية الشهود والخبراء والضحايا في الفقرة 2 منها أنه يمكن المساح بالإدلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل وصلات الفيديو أو غيرها من الوسائل الملائمة.²²

4- نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية: تطرقت المادة 69 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لفكرة التقاضي الإلكتروني وبالتحديد الفقرة 2 التي قضت أنه يجوز للمحكمة أيضا أن تسمح بالإدلاء بإفادة شفوية أو مسجلة من الشاهد بواسطة تكنولوجيا العرض المرئي أو السمعي فضلا عن تقديم المستندات والمحاضر المكتوبة وهنا بمراعاة هذا النظام الأساسي وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ويجب ألا تمس هذه التدابير حقوق المتهم أو تتعارض معها.²³

ثانيا/ الأساس القانوني الوطني للمحاكمة المرئية عن بعد:

كرس المشرع الجزائري مصطلح التقاضي الإلكتروني في العديد من النصوص القانونية وذلك بدءا بالإطار التشريعي العام الذي وضع الأساس لعصنة قطاع العدالة في الجزائر وهو القانون 03/15 والقوانين المعدلة لقانون الإجراءات الجزائية والمتمثلة في الأمرين 02/15 والأمر 04/20 والأمر المعدل لقانون الإجراءات المدنية والإدارية 13/22.

1- القانون 03/15 المتعلق بعصنة قطاع العدالة: استحدث المشرع الجزائري بموجب هذا القانون ما يعرف باستعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية وذلك في الفصل الرابع من هذا القانون حيث نصت على أنه إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية كما تطرق في الفصل الثالث من ذات القانون إلى إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني.²⁴

2- الأمر 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية: جاء هذا الأمر بجملة من الإجراءات التي تهدف إلى حسن سير العدالة وحماية المتهم أو الحفاظ على الأمن والنظام العام أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية حيث نص هذا الأمر على جملة من الضمانات التي تهدف إلى حماية المتهم خلال مراحل المحاكمة المرئية عن بعد وذلك ضمن الكتاب الخامس منه سواء أثناء سير الإجراءات

أو في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة، ففي المرحلة الأولى المتعلقة بسير الإجراءات وطبقاً لنص المادة 639 من هذا الأمر نص على ضرورة أن تتضمن الوسائل المستعملة سرية الإرسال وأمانته وكذا التقاط وعرض كامل لمجريات الإجراء المتخذ وفق هذه التقنية كما يتم تسجيل التصريحات ومجريات الجلسة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها وترفق بعد ذلك بملف الإجراءات، كما يمكن لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد في حال ما إذا تم التوقيف للنظر وكذا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص جهة التحقيق أو الحكم التي أصدرت الأمر بالقبض ويشار إلى ذلك في المحاضر المحررة في الحالتين.

أما في المرحلة الثانية المتعلقة بالتحقيق القضائي نصت المادة 641 على أنه يمكن استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي تستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها وفي حال إذا تعذر استخراج أو تحويل المتهم أو الشخص المحبوس لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 639 يمكن لجهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية سماعه بها عن طريق المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية، يحرر أمين ضبط المؤسسة العقابية بعد ذلك محضر عن سير عملية استعمال هذه التقنية ويوقعه ثم يرسله بمعية مدير المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإحاقه بملف الإجراءات كما يحق للمحامي في هذه الحالة الحضور رفقة موكله بمكان سماعه أو أمام جهة التحقيق المختصة.

يوقع بعد ذلك الشخص الذي تم سماعه عن بعد على نسخة المحضر المرسل إليه بأية وسيلة من وسائل الاتصال بعد توقيعه مباشرة من القاضي وأمين الضبط لدى الجهة القضائية المختصة وإن امتنع عن التوقيع أو تعذر عليه نوه على ذلك في نسخة المحضر، بعد ذلك تعاد النسخة المذكورة بنفس وبيلة الإرسال إلى الجهة القضائية المختصة لتلحق بملف الإجراءات.

وفي حال إذا أمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد رهن الحبس المؤقت يقوم عن طريق نفس التقنية تبليغه هذا الأمر شفاهة ويحيطه علماً بحقوقه المنصوص عليها في المادة 201 وينوه على ذلك في محضر السماع ترسل بعد ذلك نسخة من الأمر بالإيداع للتنفيذ عن طريق إحدى وسائل الاتصال حسب الحالة إلى وكيل الجمهورية أو مدير المؤسسة العقابية عن طريق وكيل الجمهورية.

أما في المرحلة الثالثة المتعلقة بالمحاكمة فيمكن أيضاً لجهات الحكم تطبيقاً لنص المادة 647 أن تلجأ إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها وذلك بعد أن تستطلع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم بذلك وإذا اعترضت النيابة العامة أو قدم أحد الخصوم أو محاميهم أو المتهم أو محاميهم دفوعاً لتبرير رخصه الامتثال لهذا الإجراء ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض أو هذه الدفوع فإنها تصدر قرار غير قابل للطعن باستمرار المحاكمة وفق هذا الإجراء، يحرر بعد ذلك أمين ضبط المؤسسة العقابية محضراً عن سير عملية استعمال هذه التقنية ويوقعه ثم يرسله بمعية مدير المؤسسة العقابية إلى الجهة القضائية المختصة لإحاقه بملف الإجراءات، يحق أيضاً للمحامي الحضور رفقة موكله بمكان سماعه، وأمام جهة الحكم المختصة وفي حال إذا طلب أحد الأطراف أو محاميهم من الجهة القضائية استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد تبت هذه الجهة في الطلب بالقبول أو الرفض بعد استطلاع رأي باقي الأطراف أو محاميهم والنيابة العامة غير أنه يجوز لها مراجعة قرارها إذا ظهرت ظروف جديدة بعد تقديم الطلب، وفي حال إذا رفض المتهم الإجابة أو قرر التخلف عن الحضور تطبق عليه أحكام المادة 497، كما أجازت المادة 649 على إمكانية استعمال المحادثة المرئية عن بعد عند النطق بالحكم وفي هذه الحالة حضورياً.²⁵

3- الأمر 13/22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية: أقر الأمر 13/22 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية مجموعة من الإجراءات التي جسدت تطبيقات التقاضي الإلكتروني في المجال الإداري حيث أشارت إلى ذلك المادة 815 منه على أنه ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني، كما أشارت المادة 840 على أن تبلغ كل الإجراءات المتخذة وتدابير التحقيق إلى الخصوم بكل الوسائل المتاحة قانوناً بما فيها الإلكترونية.²⁶

المطلب الثاني: أثر المحاكمة المرئية عن بعد على ضمانات وحقوق المتهم

تتضمن المحاكمة العادلة عدة معايير تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص وهذه المعايير مفادها أن تراعى إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها وفق مواثيق المحاكمة العادلة التي سنها المجتمع الدولي ولهذا لا بد من الوقوف على المبادئ الدولية والدستورية لمعرفة تكريس المحاكمة المرئية عن بعد لهذه المبادئ ونظرة القضاء الدستوري إليها.

الفرع الأول: أثر المحاكمة المرئية عن بعد على ضمانات وحقوق المتهم

أولاً/ أثر المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ العلنية: يقصد بمبدأ العلنية فتح المجال لحضور المحاكمة أمام الجمهور غير أنه يستثنى على عمومية هذا المبدأ أن تتم المحاكمة في جلسة سرية إذا كان في علنيتهما خطر على النظام العام والآداب العامة على أن يصدر الحكم في موضوع الدعوى في جلسة علنية، ومع اعتماد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد يرى البعض أن هذه التقنية لا تحقق مقتضيات المحاكمة العادلة لمساسها بمبدأ العلنية فهي لا توفر حضور الجمهور في قاعة الجلسات ولا تسمح للعامة بممارسة الرقابة الشعبية على هيئة الحكم، كما قد تفتح المجال للقضاة للتعسف الذي قد يؤثر بدوره على ضمانات وحقوق المتهمين.²⁷

ثانياً/ أثر المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ الدفاع: يعتبر مبدأ الحق في الدفاع من المبادئ الأساسية في عملية التقاضي عن بعد ومن أبرز ضمانات المحاكمة العادلة فهو من الحقوق الطبيعية المقررة للشخص بمقتضى المعاهدات والمواثيق الدولية وكذا الدساتير والتشريعات الوطنية التي تعطي للمتهم كافة التسهيلات للاتصال بعائلته وإبلاغ محامي للدفاع عنه وفي سياق الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في عملية التقاضي ظهرت إشكالية مساس المحاكمة المرئية عن بعد بهذا المبدأ وفي هذا الإطار يرى جانب من الفقه الأمريكي أن هذه الآلية ستؤثر على مبدأ الحق في الدفاع فمثلاً عند إجراء اتصال بين المحامي والمتهم عن طريق تقنية الفيديو تتولد مخاوف بشأن سرية المعلومات المتبادلة حيث لا يوجد ما يضمن عدم التصنت عليها ويرى جانب آخر من الفقه الفرنسي أن إجراء المحاكمة المرئية عن بعد سيؤثر على بعض الضمانات الإجرائية ويحدث تغييرات ملموسة على سير الجلسة حيث أنه وبالرغم من استخدام تقنية الفيديو في المحاكمة وهو ما سيضمن احترام المواعيد وإنجاز الإجراءات بشكل سريع إلا أن التواجد المادي يبقى مفضلاً على استخدام تقنية الفيديو نظراً لغياب التكافؤ بين هاتين الطريقتين.²⁸

ثالثاً/ أثر المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ الوجاهية: يعد حضور الخصوم ووكلاءهم جلسات المحاكمة منحهم فرصة لمواجهة بعضهم البعض ومناقشة الأدلة المقدمة من كل واحد منهم، وتفنيد مزاعمهم وإثبات الفرصة لكل واحد منهم ليقول رأيه ويقدم الأدلة ويدافع عن نفسه كون القاضي لا يعتمد إلا على الأدلة التي طرحت في الجلسة وأتيح للخصوم بمناقشتها فهناك من يرى أن هذا الأسلوب منافي تماماً لمبدأ الوجاهية لأن استعمال هذه التقنية لا يسمح لهيئة المحكمة بالتعرف على معالم شخصية المتهم وما يديه من ردود أفعال عند طرح الأسئلة عليه سواء الأسئلة الموجهة من المحكمة أو من طرف دفاع الخصم وبذلك يتعذر على القاضي تكوين قناعته اتجاهه، ويتنافى أيضاً وقاعدة التفريد العقابي التي تقتضي التعرف على شخصية المتهم والبحث عن دوافع ارتكابه للجريمة، فضلاً على أنها لا تحقق الحضور الفعلي لأطراف الدعوى والمواجهة المباشرة بين المتهم والضحية والشهود بما يؤثر سلباً على أقوالهم وتصريحاتهم.²⁹

رابعاً/ أثر المحاكمة المرئية عن بعد على مبدأ الشفوية: تستدعي إجراءات المحاكمة العادلة أن تتم شفوية في الجلسة التي تعقد فيها المحاكمة المختصة كون المبادئ الأساسية للمحاكمات الجنائية تستوجب أن لا تبني الأحكام على التحقيقات والمناقشات والمرافعات التي تعقد شفوية أمام المحاكم وفي حضور الخصوم، كما تتجلى أهمية هذا المبدأ في كونه أنه يساعد في تقرير الأدلة والاطمئنان لسلامتها وصحتها والموازاة فيما بينها حيث يستطيع القاضي تأسيس قناعته على الوقائع والمعلومات التي يناقشها وعلى الإجراءات التي تتم بحضوره.³⁰

ومع اعتماد تقنية المحاكمة المرئية عن بعد يرى في هذا الإطار الفقه المصري الذي انقسم بين مؤيد ومعارض حيث يرى الرأي الأول أنه لا مانع من استخدام تقنية المحاكمة المرئية عن بعد لعلو المصلحة المرجوة منها والمتمثلة في الحماية الجنائية للشهود والخبراء في عدم الكشف

عن هوياتهم ليكونوا بمنأى عن التهديد على مصلحة الاحتفاظ بمبدأ شفوية المرافعات، والرأي الثاني يرى أنها وسائل احتياطية يتم استخدامها على سبيل الاحتياط في حالة تعذر حماية الشهود والخبراء المهددين بأي وسيلة ثانية أثناء الجلسات فلا مانع من استخدامها لأن القاعدة العامة تستدعي حضورهم للجلسة ومناقشتهم إذعانا لمبدأ الشفوية وما لهذا من قيمة دستورية لا يمكن تهميشها إلا في أضيق الحدود.

وبالعودة إلى التشريع الفرنسي وخلال عشر سنوات الأخيرة غير بشكل كبير من وضع استخدام المحاكمة المرئية عن بعد في جوانب مختلفة في قضية سان بيير ومكلون حيث انتقل إلى البعد العرضي في المجال القضائي حيث أصبحت هذه التقنية موردا وأداة للعمل العام للتعامل مع القضايا الشائكة مثل خريطة إصلاح الخريطة القضائية أو القضية الأكثر رمزية المتعلقة بمعاملة الأجانب الذين هم في وضع غير قانوني.³¹

الفرع الثاني: موقف القضاء الدستوري من دستورية المحاكمة المرئية عن بعد

أكد المجلس الدستوري الفرنسي في أحد القرارات الصادرة عنه على عدم دستورية المحاكمة المرئية عن بعد كونها تمس بحقوق وضمانات المتهم حيث جاء في هذا القرار "أنه في الظروف الحالية التي يمارس فيها استخدام وسائل الاتصالات، فإن هذه الأحكام تنتهك حقوق الدفاع التي لا يمكن تبريرها بالوضع الصحي الناتج عن وباء كوفيد 19 خلال تطبيقها، لذلك يجب إعلان عدم دستورتها".³²

خاتمة:

في ختام الدراسة نخلص إلى أن المحاكمة المرئية عن بعد جاءت نتيجة التطور التكنولوجي الذي شهده قطاع العدالة والتوجه نحو عملية رقمته حيث شكلت أحد صور التقاضي الإلكتروني الذي تسعى إلى تطبيقه جل دول العالم للاستفادة من إيجابياته، ولكن الممارسة العملية تؤدي في كثير من الأحيان إلى إبراز بعض السلبيات وهو ما ترتب عليه تطبيق هذه التقنية حيث أنه وبالرغم من المزايا التي قدمتها إلا أنها في المقابل أفرزت بعض السلبيات التي تمثلت في المساس بضمانات وحقوق المتهم كما سبق وأشرنا والمتمثلة في مبدأ العلنية وحقوق الدفاع ومبدأ الوجاهية والشفوية وهو ما دفع بالقضاء الدستوري الفرنسي من خلال دراسة معمقة في هذا المجال إلى الإقرار بعدم دستورتها وعلى ضوء ذلك يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات نذكرها فيما يلي:

* العمل على تحسين تدفق سرعة الانترنت والبنية التحتية كونها تشكل ركيزة أساسية للمحاكمة المرئية عن بعد بصفة خاصة والتقاضي الإلكتروني بصفة عامة خصوصا في المناطق النائية.

* ضرورة تكوين موظفي قطاع العدالة بصفة دورية لتمكينهم من التعامل مع التقنيات الحديثة لتجنب الوقوع في الأخطاء مما قد يترتب عليه انعكاسات سلبية على استعمال هذه التقنيات.

* ضرورة سن نظام قانوني خاص بالمحاكمة المرئية عن بعد يحدد شروطها وضماناتها وكيفية تطبيقها.

* ضرورة توفير الضمانات الكافية للمتهمين عند استخدام المحاكمة المرئية عن بعد والمتمثلة في المحافظة على سرية الاتصال بين المحامي والمتهم وتوفير وسائل تتيح حضور المتقاضين في مواجهة الشهود.

* ضرورة توفير الأمن المعلوماتي الذي يضمن بدوره حقوق المتهمين من خلال وضع نظام قانوني يضمن سرية المعلومات وحمايتها من الاعتداء عليها.

- 1- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دون جزء، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 06.
- 2- خليل محمود، برايم زيان، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 02.
- 3- قوسطو شهرزاد، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الجزائري، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022، ص 193.
- 4- خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 11-12.
- 5- مرابط حبيبة، التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022، ص 434.
- 6- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم، دون جزء، دون طبعة، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 13.
- 7- حازم محمد الشركة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دون جزء، دون طبعة، دار الثقافة، الأردن، 2016، ص 57.
- 8- خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 13.
- 9- مرابط حبيبة، المرجع السابق، ص 437-438.
- 10- عمارة عبد الحميد، التقاضي الإلكتروني عن بعد دراسة مقارنة، مجلة Route Educational Social Science Journal، دون مجلد، العدد 05، 2018، ص 584.
- 11- عمارة عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 584-585-586.
- 12- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، المحكمة الإلكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 105.
- 13- ليلي عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، دون مجلد، العدد 13، 2016، ص 223.
- 14- القانون 03/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 1 فبراير 2015 المتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 الصادرة في 10 فبراير 2015.
- 15- شعبة أمينة، ضمانات المتهم أثناء المحاكمة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022، ص 454.
- 16- رزاق عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 03.
- 17- شعبة أمينة، المرجع السابق، ص 455.
- 18- القانون 03/15 المتعلق بعصنة العدالة، السالف الذكر.
- 19- القانون رقم 05 لسنة 2017 المتعلق باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية الصادر بتاريخ 30 جانفي 2017.
- 20- المادة 18 من المرسوم الرئاسي رقم 55/02 المتضمن تصديق الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 المؤرخ في 05 فيفري 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002، العدد 09، ص 61.
- 21- المادة 36 الفقرة 3 من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 20 نوفمبر 2014.
- 22- المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أبريل 2004 المتضمن تصديق الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 2004.
- 23- المادة 69 الفقرة 2 من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ في 17 تموز يولييه 1998 الصادر بتاريخ 1 تموز يولييه 2002.
- 24- القانون 03/15 المتعلق بعصنة العدالة، السالف الذكر.
- 25- المواد من 639 إلى 650 من الأمر 04/20 المؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق لـ 30 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 31 غشت 2020.

- 26- المواد 815 و840 من الأمر 13/22 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 22 يونيو 2022 المعدل والمتمم للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق لـ 15 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في 17 يوليو 2022.
- 27- بن سليمان محمد الأمين، أثر استخدام المحادثات المرئية عن بعد على المحاكمات الجزائرية العادلة، الجزائر نموذجاً، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022، ص 470.
- 28- هاشم عبد الكريم مشهاني، المحكمة الإلكترونية والمبادئ التقليدية في حقوق الإنسان، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022، ص 483 وما بعدها.
- 29- عيسوي شهيرة، المحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الأعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة - دراسة مقارنة -، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص 129.
- 30- مرابط حبيبة، المرجع السابق، ص 445.
- 31- عيسوي شهيرة، المرجع السابق، ص 126.
- 32- Décision du conseil constitutionnel N°= 2020-872 QPC du 15 Janvier 2021, JORF N°= 0014 du 16 Janvier 2021, texte N°=70.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً/ المصادر:

1- الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 20 نوفمبر 2014.
- نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية المؤرخ في 17 تموز يولييه 1998 الصادر بتاريخ 1 تموز يولييه 2002.

2- القوانين:

- القانون 03/15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 1 فبراير 2015 المتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 الصادرة في 10 فبراير 2015.
- القانون رقم 05 لسنة 2017 المتعلق باستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية الصادر بتاريخ 30 جانفي 2017.

3- الأوامر:

- الأمر 04/20 المؤرخ في 11 محرم 1442 الموافق لـ 30 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر 155/66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 31 غشت 2020.
- الأمر 13/22 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1443 الموافق لـ 22 يونيو 2022 المعدل والمتمم للقانون رقم 09/08 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق لـ 15 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في 17 يوليو 2022.

4- المراسيم:

- المرسوم الرئاسي رقم 55/02 المتضمن تصديق الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000 المؤرخ في 05 فيفري 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2002، العدد 09.

- المرسوم الرئاسي 128/04 المؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أفريل 2004 المتضمن تصديق الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 2004.

- المرسوم رقم 36 المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 2012/07/09.

5- القرارات:

- Décision du conseil constitutionnel N°= 2020-872 QPC du 15 Janvier 2021, JORF N°= 0014 du 16 Janvier 2021, texte N°=70.

ثانيا/ المراجع:

أولا- الكتب:

- 1- حازم محمد الشركة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دون جزء، دون طبعة، دار الثقافة، الأردن، 2016.
- 2- خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، دون جزء، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
- 3- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم، دون جزء، دون طبعة، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008.

ثانيا- المقالات:

- خليل محمود، بواب زيان، التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- رزاق عمر، مشري راضية، المحاكمة المرئية عن بعد في المواد الجزائية بين الإبقاء والإلغاء، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2021.
- عمارة عبد الحميد، التقاضي الالكتروني عن بعد دراسة مقارنة، مجلة Route Educational Social Science Journal، دون مجلد، العدد 05، 2018.
- عيسوي شهيرة، الحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الأعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة - دراسة مقارنة -، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 09، العدد 02، 2024.
- ليلي عصماني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، دون مجلد، العدد 13، 2016.

ثالثا- المداخلات:

- بن سليمان محمد الأمين، أثر استخدام المحادثات المرئية عن بعد على المحاكمات الجزائية العادلة، الجزائر نموذجاً، مداخلات منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغاربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022.

- شنعة أمينة، ضمانات المتهم أثناء المحاكمة المرئية عن بعد في التشريع الجزائري، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022.
- قوسطو شهرزاد، التقاضي الإداري الالكتروني في النظام القانوني الجزائري، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022.
- مرابط حبيبة، التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022.
- هاشم عبد الكريم مشهداني، المحكمة الالكترونية والمبادئ التقليدية في حقوق الإنسان، مداخلة منشورة ضمن الكتاب الجماعي حول الملتقى الدولي الموسوم بـ المحكمة الالكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن، المملكة المتحدة، بريطانيا، المركز المغربي شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2022.